أهمية تنمية الرأسمال البشري في خلق نموذج جديد للتنمية المستدامة: تحديات صناعة المستقبل

The importance of human capital development in creating a new paradigm for sustainable development: Challenges of the future

د.مسعودي رشيدة* [1] د. فرشان دليلة[2]

1- جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، rachmess@yahoo.fr

2- جامعة الجزائر3 (الجزائر)، s.dali3@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2019/01/21 تاريخ القبول:2021/02/21

الملخص:

تظهر أهمية تنمية الرأسمال البشري كمحور أساسي للتنمية المستدامة والشاملة من خلال توفير المهارات والطاقات البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على التكيّف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية، ودوره الاستراتيجي في تحفيز ودعم التغيير التكنولوجي، وفي تعزيز دوره التشاركي والقيادي في التخطيط وتحقيق البرامج التنموية. إذ تهدف تنمية الرأسمال البشري إلى تطوير كفاءة الإنسان وتدعيم اعتماده على نفسه وإطلاق قدراته على العمل، وإحداث تغيير حقيقي في حياته ما يجعله ينتقل إلى حياة أرقى وأفضل مما هو عليه.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة الشاملة، رأسمال البشري، الرأس المال الاجتماعي، العدالة الاجتماعية. التمكين.

Abstract:

The importance of the development of human capital is seen as a key to sustainable and comprehensive development through the provision of skilled and trained human resources and competencies capable of adapting and dealing with any new efficiently and effectively, and its strategic role in stimulating and supporting technological change and enhancing its participatory and leading role in planning and development programs. The development of human capital is aimed at developing the efficiency of the human being, strengthening his self-

* د.مسعودي رشيدة ، المؤلف المرسل

reliance, launching his abilities to work, and making a real change in his life, which makes him move to a better and better life than he is.
Keywords: Sustainable development, human capital, social capital, social justice. Empowerment**.**

مقدمة:

تعد التنمية الفعلية الشاملة مطلبا ومطمحا تناولته الكثير من الأدبيات ومن بين أهم المواضيع التي أثارت ولازالت تثير اهتمام الباحثين في كل المجالات التي تشملها حيث تسمح التنمية بتحقيق تصاعد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه والانتقال بالمجتمع إلى مرحلة أكثر رفاهية، وهي عملية مركبة في تحتاج إلى فهم سلوك الأفراد وما تقوم بينهم من علاقات.

فلا حديث عن استراتيجيات التنمية في الألفية الثالثة دون الحديث عن الإنسان فهو الهدف والمحور الأساسي للتنمية والفاعل والمستفيد الأول منها، إذ يفوق الاستثمار في تكوين رأسمال البشري في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا وأكثرها إلحاحا باعتبارها عملية ضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية أو الفنية والسلوكية.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم تنمية الرأسمال البشري في تعزيز القدرات وتوسيع الفرص أمام تحقيق تنمية مستدامة أكثر شمولية واستقلالية؟

أهمية الدراسة:

تعتبر عملية بناء رأسمال البشري عملية طويلة وشاقة وتحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة وإلى رسم سياسات ووضع الخطط والقوانين التي تطلق الإبداع عند الأفراد وتضمن الشفافية في التوزيع العادل لمكاسب التنمية المستدامة. لهذا تنطلق

أهمية الدراسة من أهمية العنصر البشري في عصر المعرفة باعتباره أحد العوامل الاقتصادية المكونة لرأسمال، فلا يكون الإنسان قادرا على استيعاب إنجازات التنمية وتطويره وسوف يظل محدود النتائج ما لم يواكب الرفع من كفاءته وقدراته اللازمة لمواكبة التطورات المتلاحقة في المجال التكنولوجي بما يضمن رفع المستوى وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية وقدرته في تحفيز الإنتاج وتحقيق النمو قوي ومستدام.

أهداف الدراسة:

إن تنمية رأس المال البشري هي عبارة عن تعبئة للطاقات البشرية وبلورة إمكاناتها المتعددة ومواهبها العقلية والجسدية لزيادة قيمتها ورفع مكانتها ليتمكن من استخدامها بصورة مبدعة في طريق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد، فتنمية العنصر البشري تؤدي دورًا فاعلا في التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح:

- إظهار الدور الفاعل للعنصر البشري في التنمية الاقتصادية؛
- أهمية تطوير كفاءة الإنسان وتدعيم اعتماده على نفسه وإطلاق قدراته على العمل؛
- أهمية توظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والسياسية إحداث تغيير حقيقي في حياة الإنسان يجعله ينتقل إلى حياة أرقى وأفضل مما هو عليه.

ويتم التأكيد على دور الرأسمال البشري في تحقيق التنمية المستدامة باعتبار أن الإنسان محورها وغايتها تعمل على بناءه وتنمية قدراته وطاقاته بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس، حتى تتحقق من خلالها ديمومة التنمية ورأسمال الطبيعي من خلال:

- المحور الأول: تحديات تنمية الرأسمال البشري: تحديات صناعة المستقبل.
- المحور الثاني: آليات تفعيل الدور التنموي للرأسمال البشري: تحديات وفرص.

المحور الأول: تحديات تنمية الرأسمال البشري: تحديات صناعة المستقبل:

يمثل اليوم الرأسمال البشري صناعة المستقبل باعتباره المحرك الأساسي للتنمية بكل أبعادها غير أنه في الواقع يواجه معيقات التي تمثل أكبر تحدي له إذ تعمل على الحد من تطوره ، وتتمثل أهم هذه التحديات في:

- **تراجع دور مؤسسات إعداد العنصر البشري:**

إن أهمية الطموح والإبداع في حياة الأفراد والمجتمع يكمن من حيث الفائدة التي يجنيها الطرفين من خلال زيادة الإنتاج، فمستوى الطموح سمة ترتبط ارتباطا وثيقا بتكوين شخصية الفرد وأبعادها من جهة. وبالمحيط الذي ينتمي إليه الأفراد من جهة أخرى فدوافع التعلم تتوقف على المناخ الاجتماعي والنفسي السائد في المجتمع حيث تؤثر التنشئة الاجتماعية ومن خلال مؤسساتها على الأفراد من خلال عن تنمية مستوى الطموح ودفع الفرد إلى الجهد والاجتهاد والمثابرة على العمل.

إذ تعد عمليات إعداد الفرد من أكثر العمليات الاجتماعية تأثيرا في الحياة الفرد لأنها عملية يتم من خلالها تشكيل الشخصية وتكسبها سماتها المميزة من خلال عمليات كثيرة أهمها نقل التراث الحضاري والاجتماعي والديني والثقافي للأفراد وتعليمهم ونماذج السلوك التي تجعله قادرا على التكيف مع مجتمعه من جهة وقادرا على المشاركة في إحداث التغيرات ومواجهتها أو التوافق معها الذي يتضمن إعداد المواطن الصالح بما يتفق وطبيعة المجتمع وخصائصه وثقافته، إعدادًا متكاملا ومتوازنًا والقادر علي تحمل المسئولية في تنفيذ برامج التنمية وتحسين المستوي

الثقافي للفرد لفهم دوره ومسئولياته وواجباته في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة في المجتمع.

لقد أدى التطور التكنولوجي في هذا العصر إلى تغيرات بشكل مباشر على الوظيفة الأساسية للمؤسسات المساهمة جعل عدة عوامل تتداخل لنشر ثقافات عالمية قلبت المعادلات وغيرت الموازين فلم تعد عملية التنشئة الاجتماعية مقصورة على المجموعات الأولية التي ينتمي إليها الفرد بل أصبحت تتقاسم أدوارها الأساسية في تكوين الفرد مع مؤسسات الإعلام وشبكة الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي ما أدى إلى ظهور قوى مؤثرة جديدة أصبحت شريكا أساسيا في التنشئة الاجتماعية وأداة فاعلة في تشكيل العقل والسلوك البشري ووسيلة للنقل الثقافي، فهي أيضا تعمل على التكوين والتغيير المعرفي للفرد بواسطة المعلومات التي تقدمها لكنها في المقابل تشكل عقلًا جديدًا مختلف معرفيا ووجدانيا وسلوكيا عن الأجيال السابقة وذلك بسبب انتقال الثقافات والمفاهيم والقيم والاحتكاك الحضاري بمجتمعات أخرى وتغيير نمط الحياة.

وبانحصار الدور الأساسي لمؤسسات إعداد الفرد مقابل وسائل الاتصال والتكنولوجيا انخفضت فرص الابتكار والتجديد في عقولهم وذلك من خلال التوجيه غير المباشر للعقل نحو طرق مسدودة ابداعيا ولا يحفز خيالهم وتدفع العقل إلى عدم التعمق في الأشياء والأحداث والاكتفاء بما يبدو على السطح منها. ما يجعل الفرد يتخوف من التحول من حال مألوف المعتاد الى حال مختلف ويعتبر أن كل جديد وكل تغير هو مصدر للقلق وبالتالي يرفض كل جديد من الناحية الفكرية.

- **غياب العدالة الاجتماعية:**

إن الاهتمام بتوزيع منافع التنمية يعتبر أحد المظاهر الأخرى وثيقة الصلة بمفهوم التنمية فإن تقليص درجة اللامساواة بين الأفراد أو المجتمعات الاجتماعية

أو الأقاليم يعتبر معيارا لقياس التنمية وأحد أهدافها(عارف والوادي،2010،ص49) ، فالعدالة الاجتماعية تمثل تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أوكلاهما والتي يغيب عنها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي ويتمتع فيها الجميع بحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وحريات متكافئة والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية وتوظيفها لصالح الفرد بما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة ولصالح المجتمع في الوقت نفسه(العيسوي،2012).

فالعدالة الاجتماعية ترتكز على جدوى مشاركة الناس الفاعلة في متابعة برامج التنمية المستدامة في مراحل التخطيط والتنفيذ وتعتمد هذه المشاركة على القوى الاجتماعية ولا تكون برامج التنموية إلا من قاعدة المجتمعية العريضة وهي جوهر الديمقراطية وتستكمل الأدوات والوسائل مجمعية بضبط السلوك الاستهلاكي للناس وقبول حدود رشيدة تبتعد عن الإسراف ولا تحرم من التمتع الراشد والتحول من مظاهر الإسراف الخالية التي تتجاوز قدرة الاقتصاد الوطني (القصاص،2009،ص 19).

ويلعب الحرمان دورا سلبيا في تشكيل شخصية المحرومين وفي الصفات التي يضيفها عليهم والشعور بالحرمان في غياب العدالة تشكل لديهم حالة من اللارضا والغضب والعداء وفي ظل هذا الجو الصعب يصبح الشعور بالإحباط واليأس هما المسيطران عليهم ما يدفع الفرد إلى الاستقالة والانسحاب عن دائرة الفعل الايجابي.

- **غياب الاستقرار السياسي والحقوق العامة:**

يعتبر الاستقرار السياسي والذي يعني التزام القيادة السياسية بالتنمية التزاما مدعوما بالعمل واتخاذ القرارات المناسبة من أهم الأسباب المساعدة والداعمة

للعملية التنموية . ويتفاوت عدم الاستقرار السياسي بين التغير السريع في الحكومات أو التوجهات الحكومية وأولوياتها، إلى الحروب سواء كانت حروب داخلية أو حروب مع عدو خارجي. حيث يتغير التزام الحكومات المتتالية بالأهداف والخطط التنموية (الطلافحة،2012،ص8)، يضاف إلى ذلك فساد البيئة السياسية وتصارع الأحزاب السياسية المتضاربة المصالح.

إلى جانب ذلك فغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان تعد من أهم مقومات التنمية فقد غدت الديمقراطية مطلبا ومن ثم حق من الحقوق الإنسان لا تكتمل ممارستها إلا باكتمال بقية الحقوق. فضمان المشاركة وتساوي الفرص وتحقيق الاحتياجات الأساسية للإنسان تشكل جوهر الحق في التنمية وتوفر تلك الشروط الأساسية لاحترام حقوق الإنسان وتمكين الأفراد من الانخراط في دائرة الفعل السياسي والاجتماعي، فإن أي حديث عن التنمية بدون أرضية ديمقراطية تضمن فيها حقوق الإنسان وسيادة الشعب والتصويت العام وحرية الرأي سيبقى قاصرا ولن يبلغ غايته.

غير أن معرفة أفراد مجتمع ما بحقوقهم يصطدم بواقع تهمشهم وسد قنوات التعبير عن الرأي والمشاركة الفاعلة، فوعيهم بالأوضاع العامة للبلاد وعدم قدرتهم على التعبير وعدم رضاهم على الوضعية يكشف عمق التهميش الذي يعيشونه ما يجعلهم يعيشون إما في قطيعة أو يتم تهمشهم من قبل الفاعلين السياسيين وبالتالي وجودهم خارج اللعبة السياسية، مما جعلهم ينفرون من الانخراط في أي حراك سياسي مهما كانت طبيعته وأهدافه.

المحور الثاني: آليات تفعيل الدور التنموي للرأسمال البشري: تحديات وفرص.

إن تغيير التعامل مع الإنسان من اعتباره موردا اقتصاديا ماديا جعله هدفا بحد ذاته ووسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي بنفس الوقت أصبح هدفا لخدمة

البشرية، فدور الإنسان هو العمل والاستفادة من موارد الأرض والاستمرارية حياته وتحسين أحواله سواء البيئة أو الاقتصادية أو الاجتماعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة ما يضمن استدامتها، ويمكن تفعيل دور الرأسمال البشري في المشاركة في تخطيط ومن ثم تحقيق التنمية من خلال:

- **تنمية الرأسمال البشري:**

تسعى عملية التنمية إلى أكثر من مجرد النمو الاقتصادي، إذ أنها تبحث عن التحسين والتحديث في جميع مجالات الحياة، فالتنمية لا تهتم فقط بزيادة معدلات الدخل وإنما تهتم بالدرجة الأولي بالتغيير والتحول في البناء الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد، فهي تقوم على نوع من الموازنة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هنا تأتي أهمية تنميته كمحور للتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أو ما يعرف بالرأسمال البشري وهذا لن يتم إلا من خلال إستراتيجية تنموية لرأس المال البشري بحيث تعتمد الوسائل الأساليب العلمية والفنية والتربوية الحديثة القادرة على خلق وتطوير المعرفة العلمية ونشر الخبرات والمعارف والقيم الحضارية بين السكان لرفع أكبر قدر ممكن منهم الى قوى ذات مستوى أعلى في ضوء الوسائل والمهام التي تضطلع بها عملية تنمية رأس المال البشري.(موساوي،2009،ص 52).

ومن خلاله فإن عمليات تنمية العنصر البشري تساهم في تحسين نوعية الإنتاج وجودة المنتجات للمنافسة العالمية(الداعمة، 2010،ص16) من خلال:

- الارتقاء بالإنسان بشكلٍ متكاملٍ أخلاقيا وعقليا واجتماعيا وصحيا وعلميا وأمنيا وغيرها؛
- إحداث تغيير حقيقي في حياة الإنسان يجعله ينتقل إلى حياة أرقى وأفضل مما هو عليه؛

- تمكن الإنسان من توسيع نطاق خياراته من خلال استخراج مكامن المواهب والقدرات عنده وتنميتها وتوظيفها بشكل كبير؛
- تعمل على زرع ثقة الإنسان بنفسه، وتعزيز قدراته الهائلة في الإبداع ؛
- تساعد على تنمية الاكتفاء الذاتي للإنسان بالاعتماد على مواهبه وقدراته، فتجعله يقضي على الفقر والجهل المحيط به في المجتمع.

فتنمية رأسمال البشري أضحت من أهم القضايا وأكثرها إلحاحًا باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وصقل وصياغة وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العملية أو العلمية والفنية السلوكية فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف أو معلومات أو مبادئ تزيد من طاقته على العمل والإنتاج، كما أنها وسيلة فنية تمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية، إضافة إلى كونها وسيلة سلوكية تعيد النظر في مسلكه الوظيفي والاجتماعي.

- **إحداث التوازن بين التنمية الاقتصادية والبيئية :**

عامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع مفهوم الاستدامة، فنحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية للسنوات القادمة، فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب حماية الموارد الطبيعية من الضغوطات البشرية، ويجب أن تنطوي أيضا في بعدها الاقتصادي على إحداث قدر ملائم من التنمية الاقتصادية عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج للعمل على زيادة الدخل الوطني الحقيقي للدولة بما يحقق زيادة متتالية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي.(حسنين،2015. ص 57) أما في بعدها البيئي فعليها توفير القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدام البيئة وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة

الزراعية والحيوانية وعلى تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها.(أبو النصر،ياسمين محمد،85،2017)

فالتخطيط السليم للتنمية المستدامة يقوم على الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي تتعامل مع إجراءات محافظة على البيئة وعملية النمو الاقتصادي على أنهما عمليتان متكاملتان ليستا متناقضتين.

- **تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع:**

ويرتكز مفهوم العدل الاجتماعي على العدل بين الجيل الحاضر فيما بينهم حيث لا يقصد هنا بالعدل والمساواة بين كلفة الحصول على حصص من نتائج التنمية (الثروة) إنما المقصود أن لا يحرم البعض من القدر الذي يحفظ للإنسان آدميته ويفي متطلباته الأساسية والمشروعة والذي يترجم حقوق الإنسان. فالعدل الاجتماعي يعني التكافل المتبادل بين أفراد المجتمع من خلال مساهمة الفرد بنشاطه في المجتمع كما يعمل العدل الاجتماعي على توازن أجزاء المجتمع توازنا يؤدي إلى الاستقرار من خلال إعطاء ذي حق حقه أي توزيع الحقوق على الأفراد دون تمييز.

والعدالة بين الأجيال والتي يمكن تفسيرها من خلال شقين ففي الشق الأول يهتم بالاستدامة المالية العامة فالسياسات الموازنة التوسعية لها تأثيرها على الأجيال الحالية وتؤثر سلبيا على الأجيال المستقبلية فمدفوعات الدين العام تمثل تكاليف بين الأجيال وتحول إلى الأجيال القادمة وبالتالي لا بدمن استخدام سياسات اقتصادية رشيدة، وفي شقه البيئي فإن مسؤولية الجيل الحالي هي الحفاظ على البيئة وعدم استنزاف الموارد البيئية لأنها تمثل ديونا بيئية يتحملها الأجيال المستقبلية(الباجوري،2016،ص 14) هو ما يمثل استدامة الموارد للأجيال اللاحقة.

- **تنمية الرأسمال الاجتماعي:**

التنمية هي عملية شاملة لمختلف جوانب حياة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية فالتنمية تهتم بالناس وليس فقط من أجلهم ولذلك علهم أن يتشاركوا بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم؛ وهي أيضا تطور رأسمال المجتمع أي الإطار التنظيمي للعلاقات المجتمعية على أساس مبادئ حسن الادارة والمساواة والإنصاف والعدالة في توزيع الموارد.(العذاري،2016،ص46).

والتنمية ليست مهمة أحادية تقوم بها الدولة وحدها وإنما تتطلب العمل من قبل جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في حلقات متكاملة تعمل جميعها في اطار موحد لازدهار صناعتها، وهذا يستلزم تفاعل المجتمع مع برامج التنمية، فتكوين واستثمار الرأسمال اجتماعي يمكن أن يحقق اليوم ما لم تحققه المداخل التنموية الأخرى، ولا يقتصر الأثر الايجابي لرأسمال الاجتماعي على الجوانب الاجتماعية فقط بل يتعدى ذلك إلى الجوانب البيئية فالثقة والتعاون والثقافة والمساءلة تعد من القيم المحورية في أي معالجة أو إدارة المشكلات.

- **تمكين المجتمع:**

التمكين هو تطوير قابليات الناس بوصفهم أفرادا وأعضاء في مجتمعات أي لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس حسب بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها فالناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم وهو عملية اجتماعية تتغير به تفاعلية تنموية يهدف إلى حث الأفراد والمؤسسات والمجتمع على زيادة التحكم فرديا وجماعيا وتحسين جودة الحياة وتحقيق العدالة، فالتنمية تهتم بالناس وليس فقط من أجلهم ولذلك علهم أن يتشاركوا بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم، وتتم عملية التمكين من خلال تأهيل أفراد المجتمع بواسطة التعليم والتدريب.

- **توسيع سياسات الإصلاح الشامل:**

وذلك من خلال الاستثمار في الشباب وتمكينهم من الانخراط في عمليات التنمية كأولوية حاسمة وملحة وشرط أساسي عن طريق توسيع نطاق الفرص المتاحة لهم عن طريق اقتصاديات تولد عملا لائقا وتشجع ريادة الأعمال، عن طريق سياسة تشجع حرية التعبير والمشاركة الفاعلة ونظم اجتماعية تعزز المساواة وتعمل ضد كل أنواع التمييز وهو ما يُلزم تحسين منظومة الخدمات الأساسية في مجال التعليم والصحة، فالرفاهية الصحية وفرص العمل والتعليم والتقدم التقني كل ذلك يهدف إلى تأهيل الفرد ورفع كفاءته ويهيئ المناخ البيئي والاجتماعي الذي يساعد على أداء والقيام بالواجبات وهذا لإقامة التوازن والانسجام بين الجوانب المختلفة للتنمية مما يساعد في ترتيب الأولويات في العملية التنمية.

فتمكين الأفراد يستدعي إصلاحات تعمل على عدة مستويات ترتبط أساسا بالعلاقة الثقة بين الدولة ومواطنيها وتوسيع الفرص المتاحة للجميع بما فيهم الشباب بعدالة دون تمييز، والتركيز على السياسات القطاعية ولاسيما مجالات التعليم والصحة والتوظيف وهيكلة الاقتصاد الكلي لضمان الشمول الكامل ما توفر جودة الخدمات التي من شأنها تعزيز قدرات الأفراد ومن ثم توسيع نطاق حريتهم وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فنمط التمكين على مستوى الفرد يتمثل في حقه في معرفة القرارات التي تؤثر على حاضرهم أو مستقبلهم وحقهم في صنع القرار أثناء تشكيل السياسات والبرامج التي لها تأثير مباشر على حياتهم، أما الطريقة التي تعتمدها الدولة في التمكين فهو إعطاء حق مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير أن الدولة ليست وحدها المسؤولة عن تهميش الشباب فهم يتحملون جزء من ذلك وذلك بسبب نقص المعارف المرتبطة بعملية المشاركة وضعف ثقافة الحوار داخل المجتمع.

- **تفعيل سياسات التعليم من أجل تنمية مستدامة:**

أصبحت المعرفة تشكل السمة البارزة للعصر في الوقت الراهن فهي تعتبر أحد المكتسبات الأساسية لعصر العولمة، إذ باتت التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلم والتقنية والمعرفة والقدرة على توظيف نتائجها. إذ أثبتت الوقائع أن المجتمعات المتعلمة أكثر قدرة من سواها في تحقيق معدلات إنمائية عالية في جميع الميادين، والتصدي بفاعلية لحل المشكلات التي تواجهها.

المستقبل، فهو ينتج الموارد البشرية التي تعد من أهم عوامل الإنتاج في الدورة الاقتصادية. والتعليم من أجل تنمية مستدامة هو أداة رئيسية لتحقيق أهدافها فهو عامل يحفز على تحقيق رفاه المجتمع وبناء المستقبل وتكمن مسؤولية التعليم اليوم أكثر من أي وقت مضى في مواكبة تحديات القرن الواحد وعشرون(21) وتطلعاته وفي تعزيز القيم والمهارات الكفيلة بتحقيق النمو المستدام الشامل للجميع. وإذا كان تحقيق رفاهية الإنسان في مجتمع متطور اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا هو غاية التنمية فإن ذلك لا يمكن تحقيقه في غياب الإنسان المتعلم والماهر أي أن التعليم هو الشرط الأساسى لاستدامة للتنمية.

- **تعزيز مبدأ المواطنة والمشاركة:**

تعتبر المواطنة من أكبر تحديات التي تواجهها الدولة الحديثة والمواطنين فيها، فالدولة هي مشروع مجتمعي متكامل وظاهرة للتعاون والتفاعل الوثيق بين المواطنين باعتبارهم مصدر للسلطة، فتأسيس المواطنة يبدأ بتشكيل الهوية السياسية التي أساسها التمايز والاختلاف في الرأي وتلعب وسائل الإعلام المختلفة دورا أساسيا في توعية أفراد المجتمع وبصفة خاصة الشباب منهم في بلورة صناعة الرأي العام موضوعي حول مختلف القضايا فالاهتمام بالشأن السياسي وقضايا الشأن لعام، يشكله الجو العام الذي يصنعه الحدث ليصبح اتجاه عام لا يعد أن يكون رأي

مستقرا نابعا من قناعات فكرية أو مؤطرة من قبل التنظيمات السياسية أو مدنية. (سهالي،2018،ص 303).

كما تمثل مشاركة إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغير يمكن من خلالها الاسهام في بناء مجتمع ديمقراطي حر وعادل، ونقصد به مشاركة الناس في تولي مسؤوليات التنمية سياسيا وتخطيطا وتنفيذها، وتعني التمتع بقدرات المعرفية والتفاوضية على فرز الأفكار واتخاذ القرارات في تحديد أولويات الحاجات المشتركة والحلول الأفضل واتخاذ القرار.

- **تغيير منظومة إعداد الفرد:**

أصبح من الضروري إعادة النظر والتفكير من جديد في منظومة إعداد الشباب للمشاركة في بناء الوطن من جهة والإسهام في التصدي للتحديات العالمية الكبرى من جهة أخرى استغلال أوقات فراغ الشباب وربطها بأنشطة تأهيلهم على نطاق واسع لكي تعمل على رفع كفائتهم وتزويدهم بالمعارف والتقنيات المعاصرة لإيجاد حلول واقعية لمشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودفعهم إلى الانخراط في عملية التنمية وصنع القرار على مختلف المستويات.

إلى جانب إشراكهم في العمل التطوعي وهو الوسيلة التي من خلالها يستطيع الشباب أن يتواصل مع المجتمع من خلال تنمية مشاركة الأنشطة والخدمات المتنوعة حيث ينطوي هذا العمل على إمكانيات للتغلب على العوائق التقليدية أمام تنمية المجتمع مثل الوضع الاقتصادي والتعليمي ويمنح العمل التطوعي للشباب شعورا بالثقة والرضا عن النفس ويمكنهم من تنمية مهارات جديدة مثل القدرة على القيادة والتفكير الخلاق كما يؤدي إلى توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية للشباب.(البصـــــــــراتي،2016،ص31) .

كما يعمل الإبداع ولابتكار أيضا على تجاوز الفهم التقليدي لمواجهة الفقر

ونقص الطاقة من خلال البحث عن فرص جديدة في السوق تساهم في وضع تقنيات تعمل على خلق المزيد من الفرص والثروة في الاقتصاد دون مخالفات والاستخدام الفعال للموارد الابتكار الاجتماعي يعني تغيير أسلوب الحياة أو أنماط الاستهلاك المرتبطة بالابتكار البيئي وتطبيقه على منتجات الخدمات والعمل على مفاهيم اجتماعية جديدة مقبولة في المجتمع و تشجيعهم على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى.

خاتمة

إن التنمية الحقيقية هي التنمية التي تركز على الجانب النوعي للحياة، دون أن تتجاهل الأبعاد والخصائص الكمية لها، من خلال المحافظة على البيئة وعمليات النمو الاقتصادي، فالسياسات التنموية تجعل من الإنسان المشارك الأساسي في عملياتها، والمستفيد الأول منها، من خلال إيجاد دعائم أساسية مبنية على الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، فالرأسمال البشري هو الثروة الحقيقية الصانعة للثروة، وقدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية.

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة يجب أن تأخذ التنمية في سياساتها الدعائم التالية:

- الاهتمام برأسمال البشري باعتباره أحد عوامل قيام التنمية وإنجاحها وذلك بتوفير تكوين يتماشى واحتياجات سوق العمل؛ عن طريق رسم سياسة علمية تعليمية فعالة وربط مخرجات البحث العلمي مع متطلبات التنمية المستدامة؛
- تحديد نموذج التنمية الوطنية الذي يأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع بشكل متكامل والاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانيات؛

- تفعيل دور مؤسسات البحث العلمي الأكاديمية لتلعب دورا هاما في مجال تجديد الطاقات واستدامة الموارد، وتوفير التكنولوجيا الملائمة القابلة للتسويق ؛
- الاهتمام بالحريات وحقوق الإنسان باعتبارهما أساس للتنمية الشاملة؛
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أجيال الحاضر والمستقبل والاستفادة من الموارد الطبيعية وكذا تأكيد أهمية المشاركة الايجابية لكافة الفاعلين الاجتماعيين للحفاظ على البيئة؛
- ترقية الحياة البشرية مع مراعاة الإطار الحضاري والثقافي للمجتمع وليس مجرد تحقيق نمو أو تنمية اقتصادية.

المراجع:

1. ابراهيم مراد الداعمة .التنمية المستدامة في الفكر الاسلامي والوضعي . دار المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع الاردن. 2010. ص 16.
2. أحمد جابر حسنين. التدريب الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للموارد البشرية. دار اليازوري للنشر.الأردن. 2015. ص 57.
3. أحمد عارف، محمود حسين الوادي.التخطيط و التنمية الاقتصادية . دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة . الأردن. 2010. ص 49.
4. أحمد محمد عبد الفتاح القصاص. التنمية المستدامة. ط 1.مصر. المكتبة أكاديمية . 2009. ص 19.
5. عدنان داود محمد العذاري . الاستثمار المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية ، ط 1. دار غيداء للنشر والتوزيع. الأردن، 2016 . ص 46.
6. مدحت محمد أبو نصر، ياسمين مدحت محمد .التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها ومؤشراتها. المجموعة العربية للتدريب والنشر.مصر، 2017 . ص 85.
7. ابراهيم العيسوي . الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد العربي :حالة مصر . منتدى الاقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي . المعهد العربي للتخطيط .الأردن . ديسمبر 2012.
8. خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري. العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثورات المصرية. مجلة العلوم الادارية . جامعة النوروز . كردستان العراق. ص 14.

9. الطلافحة حسين ." التخطيط والتنمية في الدول العربية.مجلة جسور التنمية.المعهد العربي للتخطيط. العدد 113. السنة 11. ص 8 .
10. عبد الله موساوي.دور الدولة في البلاد النامية في ظل العولمة .مجلة شمال افريقيا .جامعة شلف .العدد06 . ص 52.
11. محمد سهالي. الهوية السياسية عند الشباب الجزائري في الفضاء السبرالي بين التنوع ومعوقات الانتقال. مجلة أبعاد. العدد 5. ص 303.
12. محمد نور البصراتي دور تمكين السياسي للشباب في فاعلية التنمية السياسية في مصر . مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية . مركز جيل البحث العلمي . العدد 5 . ص 31.